المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor isi 1.304

العدد الثاني والعشرون / كانون الأول 2023

نموذج مقترح لتفعيل المراجعة الخارجية في النظام المحاسبي المالي و السياسة الإقتصادية بالصومال.

A Proposed Model for Activating External Auditing in the Financial Accounting System and Economic Policy in Somalia

إعداد الدكتور:

سعيد حسن إسماعيل جامع.

استاذ مساعد جامعة سيمد.

(مقديشو _ الصومال).

الملخص.

تناولت الدراسة نموذج مقترح لتفعيل المراجعة الخارجية في النظام المحاسبي المالي و السياسة الإقتصادية بالصومال . حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : هل ممكن اقتراح نموذج لتفعيل المراجعة الخارجية لتحقيق جودة مخرجات النظام المحاسبي و الموثوقية النظام المالي بما يكفل جودة المعلومات المالية كمدخلات لسياسة الاقتصادية . هدفت الدراسة الى اقتراح نموذج لتفعيل المراجعة الخارجية يمكن معه التأكيد على ايجابيتها على النظام المالي دون الاضرار بالسياسات الاقتصادية الصومالية . توصلت الدراسة الى النتائج منها : تفعيل ممارسة المراجعة الخارجية على السياسة الاقتصادية ضرورة لضبط الاداء المالي والانفاق القومي والرقابة عليه بشكل جيد . أوصت الدراسة بتوجيه الفكر المحاسبي لإجراء مزيد من الدراسات التي من شأنها تقديم تفسيرات إضافية بشان أثر تفعيل المراجعة الخارجية على كل من النظام المحاسبي المالي وكفاءة السياسة الاقتصادية في الصومال .

الكلمات الافتتاحية : المراجعة الخارجية ــ النظام المحاسبي المالي ــ السياسة الاقتصادية

Abstract

The study dealt with a proposed model for activating external audit in the financial accounting system and economic policy in Somalia. The problem of the study was represented in the following main question: Is it possible to propose a model for activating external audit to achieve the quality of the accounting system's outputs and the reliability of the financial system in a way that ensures the quality of financial information as inputs to economic policy. The study aimed to propose a model for activating external audit that could confirm its positive impact on the financial system without harming Somali economic policies. The study reached results including: Activating the practice of external auditing of economic policy is necessary to control and monitor financial performance and national spending well. The study recommended directing accounting thought to conduct further studies that would provide additional explanations regarding the impact of activating external audit on both the financial accounting system and the efficiency of economic policy in Somalia.

Key words: External audit – Financial accounting system – Economic policy.

المحور الأول : الإطار المنهجي :

تمهيد:

لقد تزايد حديثاً الإهتمام المحلي بمكافحة الفساد المالي والإداري وخاصة في ظل التطورات المتلاحقة للحياة الاقتصادية التي تشهدها الصومال ، والتي تحتم على الشركات ضرورة مكافحة الفساد المالي الإداري حتى لها البقاء الأمن في بيئة الاعمال ، حيث كان الفساد المالي والإداري هو السبب الرئيسي في انهيار العديد من الشركات العملاقة حول العالم وكان أهم اسبابها ضعف اليات المحاسبة والمراجعة في اكتشاف قضايا الفساد المالي والإداري في الشركات وخاصة في الولايات المتحدة الإمريكية .

ويعتقد الباحث أن المراجعة ينطبق عليها كثير من أوجه الإبداع والإبتكار، وليس مقصوراً فقط على المحاسبة الإبداعية ، حيث يمكن إستخدام كافة أوجه الإبداع والإبتكار المعاصرة لتحقيق أهداف إيجابية ، وبذات الوقت يمكن إستخدامها لتحقيق أهداف سلبية ، ويعود ذلك بالطبع الى النوايا وضبطها والإكتفاء بوضع نظم للسلوكيات ومعايير للأخلاقيات ، تحكم ظاهر تصرفات المهنيين ولكن تبقى الفجوة بين مقصود التصرفات الذي يختبأ في النفس البشرية ضمن ما يمسى بالنوايا .

ولا يغير الصورة الجميلة لإداب المهنية والممارسات الإخلاقية والنوايا السيئة لدى البشر ، بل لابد من إعتبارها تأثيرات سلبية جانبية يجب ضبطها بأخذها بالحسبان مسبقاً عند ممارسة مهنة المراجعة، وهذا شأن المراجعة التي لابد من وجوب ضبط كافة الممارسات التي تجب فيها لتحقيق الهذف الذي وجدت من أجله.

لذلك سيقوم الباحث بإلغاء الضوء على ضوابط ممارسة المراجعة وكيفية تطبيقها والحد من المحاسبة الإبداعية والغش والتلاعب بمعلومات المالية وإقتراح نموذج لتفعيل ممارسة المراجعة ، ويمكن معه تركيز النظام المحاسبي المالي الموحد والسياسة الاقتصادية وعلى المراجعة الخارجية ودورها في زيادة الموثوقية .

أولا : مشكلة البحث :

وسوف يتناول الباحث تسليط الضوء على المراجعة الخارجية ، وما يعزز هذا المفهوم من التركيز على استخدام المراجعة الخارجية الاستخدام الامثل واثره على النظام المحاسبي والمالي في الصومال مما يؤدي الى تقليل والحد من الغش او التلاعب بالمعلومات المالية التي تنفي موثوقيتها، حيث لاحظ الباحث ان الاقتصاد الوطني بالصومال امس الحاجة الى استغلال الاسس والقواعد والمعايير المراجعة الخارجية خلافاً للواقع والحقيقة الحالية ، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي : هل ممكن اقتراح نموذج لتفعيل المراجعة الخارجية لتحقيق جودة مخرجات النظام المحاسبي و الموثوقية النظام المالي بما يكفل جودة المعلومات المالية كمدخلات لسياسة الاقتصادية .

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن صياغة المشكلة الى الاسئلة فرعية الاتية :

1. هل يمكن ان يؤدي الى تفعيل مفهوم المراجعة الخارجية الى تقليل موثوقية النظام المحاسبي المالي .
2. هل يمكن ان يؤدي تفعيل ممارسة المراجعة الخارجية الى خلق ثغرات تؤثر على السياسات الاقتصادية واتخاذها كمجال لتلاعب وبالتالي تقل موثوقيتها .
3. هل يمكن تفعيل نموذج مقترح لتفعيل ممارسات المراجعة الخارجية لنظام المحاسبي والمالي والسياسة الاقتصادية .

ثانياً : اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في النقاط التالية :

1. محاولة تسليط الضوء على دور المراجعة الخارجية إعادة توجيه الباحثين والأجهزة الرقابية في الصومال بضرورة الاهتمام بها لتبني النظام المحاسبي والمالي الموحد .
2. ان تهتم المؤسسات الاقتصادية والمالية الحكومية الى ما اتجهت اليه المراجعة الخارجية وخصوصاً الهيكل الاقتصادي او هيئة الحسابات القومية و مصلحة الضرائب والجمارك والاجهزة الرقابية والاستفاذة من النتائج والتوصيات .
3. اثراء المكتبة العربية عامة والصومالية خاصة في مجال المراجعة الخارجية .

ثالثا : أهداف البحث :

يمثل الهدف الرئيسي لهذه الدارسة في تناول الدور تفعيل المراجعة الخارجية في النظام المحاسبي والمالي والسياسة الاقتصادية وذلك من خالل تحقيق الاهدف الفرعية التالية :

1. بيان كيفية التعزيز الايجابي لمفهوم المراجعة الخارجية بما يكفل تحقيق جودة المعلومات المالية وموثوقية النظام المحاسبي المالي وبما يكفل القضاء على التلاعب والاحتيال والفساد المالي .
2. محاولة التعرف على الدور المراجعة الخارجية وأهميتها في السياسات الاقتصادية الصومالية .
3. اقتراح نموذج لتفعيل المراجعة الخارجية يمكن معه التاكيد على ايجابيتها على النظام المالي دون الاضرار بالسياسات الاقتصادية الصومالية .

المحور الثاني : الدراسات السابقة :

دراسة : رضا ابراهيم صالح ، 2021

الدراسة بعنوان أثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية ، وتوصلت ان مشاركة المحاسب القانوني في عملية فحص الاقرار الضريبي يؤدي الى الحد من المنازعات الضريبية .

دراسة : سامي عبدالرحمن قابيل واخرون ، 2022

الدراسة بعنوان نموذج مقترح لمراجعة الاداء للتنبؤ بالفساد المالي في الشركات قطاع الاعمال العام المقيدة في سوق الاوراق المالية المصرية بإستخدام تقنية التنيقب قي البيانات ، وأوصت الدراسة بالاهتمام بمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسابات بإعتبارة الجهاز الاعلى للرقابة في مصر وتوقيع العقوبات على الشركات غير الملتزمة بتنفيذ التوصيات .

دراسة : Waad Hadi and Others , 2023

الدراسة بعنوان Activating Auditing Procedures Over Government Financial Reports Through the Mediating Role of a Proposed Audit Program ، هدفت الدراسة الى إعداد

برنامج مراجعة مقترح يتضمن إجراء المراجعة الفعالة يتم من خلالها تحديد المخالفات المالية ، وأصت الدراسة في بضرور وجود دراسات المالية الحكومية توفر التقارير ومعلومات المفيذة للاطراف المختلفة في ادارة لموارد الدولة المالية سواء في الحاضر او المستقبل.

دراسة : Joseph P and Others , 2005

الدراسة بعنوان Do External Auditors Perform a Corporate Governance Role in Emerging Markets? Evidence from East Asia ، توصلت الدراسة بأن النتائج مجتمعة إلى أن مدققي الحسابات الخمسة الكبار لديهم دور في حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة.

دراسة : Paiman R Mohammed , 2023

Activating The Role of External Auditing of Big Data and Its Reflection on Economic Decision-Making an Analytical Study of Auditors' Offices and Companies Operating in the Kurdistan Region – Iraq ، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تفعيل دور التدقيق الخارجي للبيانات الضخمة والتأكد من أهميته ومدى انعكاس ذلك على اتخاذ القرار الاقتصادي.

المحور الثالث : الإطار النظري للمراجعة الخارجية :

أولاً : مفهوم المراجعة الخارجية :

مع طهور شركات الأموال ذات رأس المال الضخمة التي تقوم بطرح الأسهم للراغبين في تملكها ، ومع الاعداد الكبيره من المساهمين يستحيل إدارتها عن طريقهم ، لذلك انفصلت الإدارة عن الملكية . الإدارة في حالة ترغب بأن يثق بها المساهمين (الملاك) لابد من تقديم المعلومات المالية التي تتم عن طريق إعداد وعرض والإفصاح لقوائم المالية ، ومن ناحية ومن ناحية اخرى يبحثون عن التاكد من صحة القوائم المالية ، لذلك احتاج لمن يقوم بهذه ليضفي الثقة على تلك المعلومات المتضمنة في القوائم المالية ، ظهر دور المراجع بصفته خبيراً مالياً إضفاء الثقة على القوائم المالية . رغم تعدد التعاريف التي تناولت المراجعة

الخارجية ، إلا أن جميعها تتفق في ضمون الأهداف التي تسعى المراجعة الخارجية الى تحقيقها ، فهي مرحلة تبدأ عندما تنتهي المحاسبة ، وكانت التعاريف على النحو الاتي :

التعريف الأول : يمكن تعريف المراجعة الخارجية بانها علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والاساليب ، والتي يمكن بواسطتها قيام مراجع الحسابات المؤهل ، بإجراءفحص انتقاذى منظم لأنظمة الرقابة الداخلية ، وللبيانات المثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع ، بهدف إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدة من قبل المشروع في نهاية السنة المالية ، لبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة لسنة المالية المنتهية ، وعن المركز المالي نهاية تلك السنة (عبدالكريم علي الرمحي ، 2000 ، ص 01).

التعريف الثاني : وقد عرفتها جمعية المحاسبية الإمريكية (American Accounting Association) كما يلي : المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكيد من درجة توافق هذه العناصر للمعايير الموضوعية ، ثم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية (عمر شريقي ، 2013 ، ص 09) .

ثانياً : أهمية المراجعة الخارجية :

تساهم المراجعة الخارجية في خدمة الأطراف المختلفة التي تستخدم القوائم المالية وتطفئ الموثوقية للمعلومات المحاسبية في تلك القوائم ، مما يمكن الأطراف ذات العلاقة في إتخاذ القرارات المناسبة . أن إدارة المنشأة تستخدم السياسات المحاسبية في وضع عملية التخطيط الإستراتيجي للمنشأة ، ومراقبة الأداء لكافة عملياتها المالية وغير المالية ، وتحرص على أن تكون تلك المعلومات المالية تم مراجعتها من قبل مراجع مؤهل ومحايد، اما الأطراف الأخرى تعتمد ايضاً على القوائم المالية لمعرفة موقف المنشأة المالي، كما يستخدم رجال الإقتصاد على القوائم المالية لتقديرهم للدخل الوطني وفي التخطيط الإقتصادي .

أما الجهات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتستخدم القوائم المالية في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة ، لغرض رقابة الضرائب ، تحديد الأسعار، وتقرير الإعانات الصناعات ، كذلك تستخدم نقابات القوائم المالية

في مفاوضاتها مع الإدارة في شأن الأجور والمشاركة في الارباح أو مختلف الأنشطة (أمين عبدالله ، 2003 ، ص 15) .

ثالثاً : أهداف المراجعة الخارجية :

الهدف الأساسي من المراجعة هو أبداء الرأي الفني والمهني على عدالة القوائم المالية ، ويمكن إختصار أهداف المراجعة في مايلي (محمد فضل مسعد ، 2009 ، ص 18) :

1. التأكد من صحة ودقة المعلومات المالية .
2. إعطاء رأي فني محايد حول المعلومات المنظمة في القوائم المالية .
3. إكتشاف التلاعب والغش والأخطاء في القوائم المالية .
4. زيادة جودة الأنظمة الرقابية والأنظمة الداعمة لها .

أما في الوقت الحالي أهداف المراجعة في ظل الإدارة الحديثة وكبر رأس المال وعدد المساهمين فهي على نحو الأتي :

1. التخطيط الإستراتيجي للإنشطة المالية والإقتصادية .
2. زيادة جودة العمليات وأنشطة المنشأة .
3. ترشيد الموارد والإستغلال الأمثل لها .
4. تحقيق الرفاهية الإجتماعية .
5. الحفاظ على البيئة وتقليل المخاطر المرتبطة بأنشطة الصناعية .
6. خفض مخاطر المراجعة ورفع جودتها .

المحور الرابع : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والسياسة الإقتصادية :

اولاً : النظام المحاسبي المالي :

1) مفهوم النظام المحاسبي :

النظام المحاسبي هو خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية، بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة، ومن هنا كان لابد من وضع تعريف للنظام المحاسبي . فالنظام المحاسبي يعد بذلك الإطار العام الذي يحتوي على المبادئ والفروض، التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات، التي يجب إتباعها لإحكام عمليات القياس وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق ومحايد (business.uokerbala.edu.iq, 03:11:2023).

2) مفهوم النظام المالي :

هناك عدة محاولات لتحديد ماهية النظام المالي وطبيعته، لعل أبرزها :

التعريف الاول : يتكون النظام المالي من الترتيبات التي تستخدم لخلق وتبادل الحقوق النقدية، أي الحق في تلقي النقود أو أي أصول أخرى (توماس ماير ، 2002م ، ص 45) .

التعريف الثاني : النظام المالي شبكة من المؤسسات المالية (مصارف، مصارف تجارية، شركات المقاولات...،الخ)، والأسواق (سوق المال، البورصة) التي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية (ودائع مصرفية، سندات خزينة، أسهم...،الخ) التي تسهل تحويل النقود وإقتراض الأموال وإقراضها (كريستوفر ياس واخرون ، 2005م ، ص 21) .

ثانياً : مفهوم السياسة الإقتصادية :

يكاد يكون هناك إجماع لدى الاقتصاديين حول تعريف السياسة الاقتصادية وأنواعها، وأهدافها، ونبين أن السياسة الإقتصادية قد تكون مخططة ومصممة في شكل برنامج، معدة لتنفذ مستقبلاً، أو عبر فترات زمنية متباعدة، وهي الجاري بها العمل ، هناك مجموعة من التعريف ابرزها :

التعريف الأول : تعد السياسة الإقتصادية مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير في النشاط الإقتصادي ، وتختلف أهداف السياسة الإقتصادية بإختلاف فلسفة النظام الحاكم، ففي الإقتصاد الرأسمالي تهدف السياسة الإقتصادية إلى تحقيق النمو السريع ، والإستخدام الكامل والإستقرار الإقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات. بينما في الإقتصاد الإشتراكي تهدف إلى خلق نظام تسوده علاقات إجتماعية ، وإستخدام عوامل الإنتاج لإشباع حاجات المجتمع المادية والثقافية ، وإستخدام التخطيط المركزي. أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية و خصوصًا التصنيع ، وتطوير الزراعة والموارد البشرية وتحقيق العدالة الإجتماعية (بن شيخ عبد الرحمن ، 2009 ، ص 30) .

التعريف الثاني : حسب تعريف **Mossé Eliane** السياسة الإقتصادية هي مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة بإستخدام مختلف الوسائل، إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الإقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصيرة أو الأجل الطويل(عبد الله بلوناس ، 2005 ، ص 203) .

ما يمكن إستنتاجه مما سبق من التعريف :

1. أن تدخل الدولة بخطوات وإجراءات، ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية محددة، يمثل ذلك ، ما يعني أن السياسة الإقتصادية تقتضي تدخل الدولة .
2. أن السياسة الإقتصادية تهدف على الأجل الطويلة للوصول إلى عدد من الغايات والأهداف، فالأهداف تعتبر كمرحلة توصل إلى الغايات، بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف .

ثالثاً : العلاقة بين المراجعة الخارجية و النظام المحاسبي المالي والسياسة الاقتصادية :

1) المراجعة الخارجية و النظام المحاسبي المالي :

أن مهمة مجلس معايير المحاسبة الدولية **(International Accounting Standard (IASB Board** هو تطوير معايير التقارير المالية الدولية **(IFRS)** لتحقيق الشفافية ، المساءلة والكفاءة في الأسواق المالية حول العالم ، وأنهم يسعون لخدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز الثقة والنمو والاستقرار على المدى الطويل في الاقتصاد العالمي ، وبالتالي تطبيق المعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي **(IFRS)** اصبح ملزم للمصارف ويشار الى مصطلح القوائم المالية للأغراض العامة ب(القوائم المالية) التي يقصد بها تلبية احتياجات المستخدمين (حسنين سالم راشد ، 2020م ، ص8) .

تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية ووصف أسس عرض القوائم المالية وذات الغرض العام وذلك ، وذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى ، ولأن هذه القوائم ذات الغرض سوف تكون مدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات ، لذلك يجب ان يتوافر فيها المصداقية والملائمة والقابلية ويتم ذلك من خلال الالتزام بمعايير العرض والافصاح وإرشادات هيكل القوائم المالية ومكوناتها بالإضافة الى المتطلبات الدنيا الواجب توافرها في كل قائمة (بن عمارة منصور واخرون ، 2016م ، ص159) .

تبنى مجلس معاييير المحاسبية الدولية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير وإدخالها حيز التنفيذ ليس بالسهولة التي يمكن أن نتوقعها وخصوصاً في ظل الاقتصاديات النشطة ، إذ لا اولاً التأكد من فاعلية هذه المعايير وتطابقها مع المعايير المحلية ومن ثم البدء بتطبيقها ، ولقد قامت الدول المختلفة بإستخدام طرق متعددة لتطبيق تلك المعايير وهذه الطرق هي (ثابت حسن ثابت واخرون ، 2020م ، ص ص 230 ـ 231) :

1. تبني معالجات المعايير المحاسبة الدولية .
2. صياغة المعايير المحاسبة الدولية بدون تغيير جوهري .

3. تأييد المعايير المحاسبة الدولية .
4. التقارب الكامل مع المعايير المحاسبة الدولية مع نية الالتزام .
5. تبني المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية شكل جزئي .
6. الأعتراف بالمعايير المحاسبة الدولية بدلاً من المعايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (**GAAP**) .

وفي هذا السياق لقد اطهر البعد الدولي للانشطة الاقتصادية ان المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقها من بلد لاخر الأمر الذي أدى الى صعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية تماشياً مع اختلاف طبيعة الانظمة المحاسبية المطبقة مما أدى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف تلك الانظمة على الانشطة التجارية لضمان قراءة وفهم دولي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تضمنتها ، وهي ما جعل الكثير من المنظمات والهيئات الدولية تهتم بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبي اكالامم المتحدة ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و الاتحاد الاوربي حيث نتج عن هذا الاهتمام العديد من المحاولات الرائدة والتي خلصت في مجموعها الى نتيجة واحدة ، الا وهي تبني المعايير المحاسبة الدولية (**IAS / IFRS**) (المعتز بالله منادي ، 2018م ، ص6) .

يعتبر وجود المعايير من أهم االمقومات الأساسية لأية مهنة متطورة، و نظرا للدور الذي تلعبه مهنتي المحاسبة و المراجعة في خدمة مستخدمي القوائم المالية، فإنها تعتمد على مجموعة من المعايير والتي تساعد كلا من المحاسب والمراجع على أداء عملهما والرفع من جودته، إذ تمكنهما من تقليل التقدير الشخصي عند أداء مهمتهما . تعتبر معايير التدقيق الدولية من بين أهم إصدارات مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية (**IAASB**)، فهي عبارة عن إطار متجانس وقابل للتطبيق من المستويات المهنية الدولية، والتي لا تتعارض بالمرة مع معايير التدقيق المتعارف عليها من ناحية، ولا تحرم أية دولة إصدار معايير المراجعة وطنية خاصة بها(بهلولي نور الهدى ، 2020م ، ص 156) .

هدف المعايير الدولية إلى توفير التوافق وإحداث تنسيق والأنسجام بين ممارسة المهنة عبر الدول، حيث أن تطبيقها من شأنه أن يسهل من مراجعة القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسيات ويعزز من الثقة في التعامل بأسواق رأس المال الدولية (حامد معيوف الشمري ، 1994م ، ص ص 35 ــ 37) .

2) العلاقة بين المراجعة الخارجية والسياسة الإقتصادية :

تفيذ مراجعة القوائم المالية للقطاعات المختلفة في إعداد الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض ، الهدف من إعداد الحسابات هو تصوير حالة الاقتصاد الوطني (خلال السنة) ، ويتحقق هذا الهدف عندما يتوافر الإطار الإحصائي والمحاسبي والاعمدة الاساسية لهذا الإطار ، والتي تتمثل في الأتي(امال السنوسي ، 2015م ، ص ص 82 ـ 85) :

1. مجموعة من الحسابات الاساسية للانشطة الاقتصادية .
2. مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي تتم فيها هذه الانشطة .
3. مجموعة من الجداول الاساسية لغرض نتائج تلك الانشطة .

النظرية الاقتصادية الكلية هي الاساس الفكري الذي يبين العلاقات بين المتغيرت الاقتصادية والقوانيين التي تحدد هذه العلاقات ، كذلك يتطلب هذا الإطار توفر اساس لتسجيل العمليات التي تتم بين الوحدات الاساسية (القطاعات) ، وهذاه الأسس هي خدمات المحاسبية ، كذلك يتطلب الإطار استخدام الأسس العملية للتجميع والتصميم والاسقاطات ، وهذه توحد في الأدوات الإحصائية كالارقام القياسية ، وتحليل السلاسل الزمنية الأصلية وطرق الإسقاط والتنبؤ .

ان قطاع الاعمال يشتمل على مجموعة كبيرة من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالانتاج السلعي والخدمي ، وتهدف الى تحقيق فائض (ربح) بغض النظر عن الشكل القانوني مثل :

1. المشروعات المنظمة التي يوجد بها نظام محاسبي ، او المشاريع المتوسطة والكبيرة التي يعمل فيها 10 عمال واكثر .
2. المؤسسات والجمعيات التعاونية (التوزيع) ما دام أنها تغطي التكاليف والحصول على الربح عادي يفوق تكاليف الانتاج .
3. الوحدات الاقتصادية غير المنظمة في الزراعة ، الصيد أو التجارة (جملة / قطاعي / تجزئة) ، والانشطة الحرفية والمهنية (المهن الحرة) .

4. الوحدات التي لا تهدف الى الربح (مراكز البحث العلمي والوكالات المختلفة التي تقوم بالدراسات الاستشارية) .
5. الوحدات الإنتاجية المملوكة للمجتمع (القطاع العام) ، ولهدا يجب التمييز بين هذا القطاع وقطاع الإدارة العامة (القطاع الحكومي) .

المحور الخامس : نموذج لتفعيل المراجعة الخارجية :

وبعد ان تطرقنا الى مفهوم المراجعة وأهميتها وأهدافها ، فلا يمكن ان يزدهر الاقتصاد الوطني ويتطور دون تفعيل دور المراجعة الخارجية ، لكي تحصل الاجهزة الرقابية والمحاسبيةعلى المعلومات ذات موثوقية ، أن هذا التفعيل في ظل هشاشة النظام المالي وضعف السياسات الاقتصادية نسبتاً لظروف التي تمر بها البلاد على مدى ربع قرن ونيف ، هذا التفعيل لا رأى اليات محددة تستخدم لتطبيقها وقادر على ضبط المخالفين ومعاقبتهم ، وتتوفر هذه الصفة (أي العقاب على المخالفين) في الضوابط القانونية والعرفية والمهنية .

فالضوابط القانونية تشتمل على القوانين والانظمة واللاوائح ، كما ان التعليمات والتعميمات أجزاء لا يتجزء منها ، ولا يمكن تحديد المخالفين ةالعقوبات المترتبة عليها دون وجود الية رقابية ، أن تشريع القوانيين والانظمة تساهم في ضوابط على فجوة التوقعات ، مما يمكن عدم وإستغلالها من المحامون أو الممارسون ، كما لا ننسى التدخل من الاطراف ذات النفوذ في تطبيق القوانيين والانظمة سواء كانوا سياسيون أو قوى النفوذ وغيرهم ، لذلك فإن هذه الضوابط تفقد مصداقيتها من خلال التوجية الافضل لممارسة مهنة المراجعة ، مما يجعل القانون والقضاء في كثير من الاحيان الى بخس المظلوم حقه ومكافئة الظالم على ظلمه ، وذلك بناء على حيثيات الطاهرة وموثقة .

أما العرف من خلال الضوابط المتعارف عليها أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم قد ينشأ ممارسات ومخالفات لنظام المالي والسياسات الاقتصادية ، مما يؤدي الى تزيدهم بمعلومات غير موثوقة ، ويمكن ان تكون الضوابط العرفية مقاطعة المخالف أو عزلة ، أي أنها ردود افعال عرفية سلبية ، وذلك بسبب عدم

وجود سلطة تقوم بإتخاذ هذه القرارات ، مما يؤدي الى الغش والتلاعب وضعف ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة التي تزودنا بالمعلومات تتصف بالموثوقية والصدق والأمانة والموضوعية .

والضوابط المهنية تتمحور ما بين الضوابط القانونية وتشريعات وقوانيين المهنة والقوانيين ذات العلاقة التي تنظم ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة ، وبين ردود افعال المجتمع من خلال الضوابط العرفية .

أما الضوابط المجتمعية تنبثق من الفرد بما يسمى الوازع الديني أو الضمير ، إي أن مدى تدين افراد المجتمع ووازعهم الديني والاخلاقي تتحقق الموثوقية والصدق في النظام المالي والسياسات الاقتصاد الوطني ، فيما يتم الافصاح عنه من معلومات عن الشركات أو أسماء الاعمال ، ولا تتحقق الرفاهية الاجتماعية دون وجود عوامل السلوك الاخلاقي للفرد ، من خلال التربية أو القناعات مما يؤدي الى قلة الكذب أو الغش والتلاعب ، فإن الضوابط المجتمعية تتمثل في عقوبة الضمير .

إذن فلابد من وجود نظان محاسبي مالي وضوابط ممارسة مهنة المراجعة ، ووجود عقاب للمخالفين التي يتم التهرب منها أو إخفاءها ، وجود القوانيين والانظمة والضوابط اكثر فاعلية ، تتجانس فيها العقوبات المخالفين وتأنيب الضمير ، والأهم من كل ذلك الرفاهية الاجتماعية التي سيتحصل عليها كل أفراد المجتمع . إعداد وعرض القوائم المالية والافصاح عنها طوعياً يحقق الازدهار الاقتصادي ، فالمعلومات المالية تمكن الاجهزة الحكومية من التخطيط الاستراتيجي وترشيد الموارد واستغلالها الاستغلال الامثل ، ووضع القوانيين التنظيمية والاطار الاحصائي للقطاعات الصناعية والتجارية والمهن الحرة ومنع أو الحد من المخالفات الفساد المالي والادراي .

فالضوابط الشرعية كذلك تتضمن في ابعادها الضوابط العرفية ، كما ان الضوابط القانونية تعتمد في سن قوانينها على الضوابط الشرعية ، وهو مراعاة مقاصد الشريعة الاسلامية من حيث المكلفين من البشر ، فقد ذكر الامام الراغب الاصفهاني : أن هذه المقاصد تتمثل في ثلاثة :

الاول : العبادة ، واليها يشير **قوله تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون)** سورة الذاريات : اية رقم 56 .

الثاني : الخلافة عن الله ، واليها يشير **قوله (إني جاعلٌ في الارض خليفة)** سورة البقرة : اية رقم 30 .

الثالث : العمارة الارض ، واليها يشير **قوله (هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها)** سورة هود : اية رقم 61 .

وعمارة الارض بإصلاحها واحيائها وإشاعة الحياة فيها ، وإصلاح النظام المالي والاقتصاد الوطني جزء لا يتجزء من عمارة الارض ، من خلال قطاعاتها المختلفة الصناعية والتجارية ، **قال تعال (إلا ان تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فلا جناح عليكم الا تكتبوها)** ، وتوضح اخر ايات سورة البقرة كثير من التعاملات المالي والاقتصادية .

ويمكن فيما يلي وضع نموذج لتفعيل المراجعة الخارجية ، ولا يقتصر على ضوابط الممارسة المهنية ، بل ضبط النظام المحاسبي والمالي بتجانس مع السياسات الاقتصادية عماماً والتصرفات المالية خصوصاً ، ويمكن صياغة نموذج لتفعيل المراجعة الخارجية المقترح في خمس مستويات :

المستوى الاول : تبني النظام المحاسبي المالي SCF وفق (IAS / IFRS) :

على إجهزة الدولة التشريعية وجود رؤية وطنية لتبني مبادئ وفلسفة المحاسبة الدولية **(IAS / IFRS)** ، لتقريب ممارسة مهنة المحاسبة في الصومال مع الممارسة المحاسبة الدولية ، للحصول على موثوقية المعلومات المالية وتقديم تأكيدات معقولة على صدق وشفافية القوائم المالية المفصح عنها في المؤسسات الصومالية ، حيث تقدم المؤسسات عن موقفها المالي بواسطة خمس قوائم مالية ، قائمة مركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة حقوق الملكية ، بالإضافة الى الايضاحات والملاحق والجداول توضح الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والمعلومات المتممة للقوائم المالية . وتعتبر القوائم المالية المقدمة من المؤسسات مخرجات النظام المحاسبي والمالي ، حيث تساعد العديد من المستخدمين في إتخاذ

القرارات المناسبة وتحقيق اهدافهم ، ومن تلك الاطراف الاجهزة الحكومية التي تعتبر هذه القوائم المالية مدخلات بالنسبة لها .

المستوى الثاني : ضوابط ممارسة مهنة المراجعة الخارجية :

الهدف الرئيسي لنجاح مهنة المراجعة في أي بلد يعتمد على أساس وجود الثقة بين طالبي الخدمة وعارضيها، فرغم وجود التعارض بين مصالح كل هذه الأطراف يبقى الهدف الرئيسي لمهنة المراجعة هو إبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية لتعزيز الثقة بها ، وقد برز دور مهنة المراجعة بسبب تزايد الطلب على خدمات المراجعة نتيجة لكبر حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وأسواق المال الأمر الذي يتطلب مزيدا من الشفافية والوضوح حول القوائم المالية ، وهذا لايمكن توفيره إلا إذا تدخل طرف ثالث محايد يثبت مدى مصداقية القوائم المالية من خلال رأيه المحايد للشركة محل المراجعة.

لعبت التطورات الاقتصادية دورا أساسيا في تنظيم مهنة المراجعة دوليا والبحث عن توافق في الممارسات المهنية فبعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات كان لزاما إيجاد منظمات مهنية ومن بين تلك الهيئات الدولية الاتحاد الدولي للمحاسبين و لجنة ممارسات المراجعة الدولية **(IAPC)** التي تغير اسمها إلى مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي **(IAASB)** ، وقد اهتمت تلك الهيئات بتطوير معايير المراجعة على المستوى الدولي من خلال إصدار المعايير والإرشادات بواسطة الهيئات التابعة لتلك الهيئات بحيث تهتم بدعم التوافق والتطبيق لتلك المعايير ، حيث يقوم الاتحاد الدولي للمحاسبين باستمرار بتطوير الجوانب الأساسية لمهنة المراجعة من خلال اللجان التابعة له .

المستوى الثالث: سن القوانيين والانظمة الضريبية والجمركية (الجبائية) :

ان المراجعة الضريبية او الجبائية نوع من انواع المراجعة المختلفة وهي تهتم بالجانب الجبائي ، تساعد في تحديد مكامن الضعف ، من اجل الحصول على وضعية الجبائية للؤسسات ، من خلال الاستفاذة من التوجيهات والتصحيحات الاولية للحصول الى الاهداف المراد تحقيقها ، حيث تمارس المراجعة الضريبية او الجبائية من طرف مراجع خارجي مستقل ومحايد ، على ان يتصف بكفاءة المهنية ، مما يستلزم على تبني

المؤسسات المحاسبية الضريبية او الجبائية تقديم المعلومات المالية تعبر عن دقة وصدق وموثوقية المعلومات المرتبطة بالوضعية الجبائية للمؤسسة .

الدور الذي تقوم به المصلحة الضرائب وجهاز الجمركي ، في الاصل ليست مراجعة وإنما دور الرقابة الجبائية ، يجب ان تلتزم المؤسسات في تطبيق التشريعات والقوانين الجبائية من استرجاع امتيازات **TVA** والتخفيضات الجبائية الممنوحة وذلك حسب الوعاء الضريبي المصرح به .

فرض ادارة الضرائب لعقوبات مالية متلاحقة يرفع من وعي المؤسسات من اجل تخطيط الضريبي والتعرف على التشريعات والقوانين وفق الوعاء الضريبي المصرح به ، مما يؤدي الى النمو المتزايد في انشطة الاعمال وكبر حجم المؤسسات وتعقد العمليات التي تقوم بها الى زيادة الاهتمام بالامتيازات التي يمكن ان تحققها من التشريعات والقوانين الجبائية ، حيث تقوم المراجعة الجبائية الى تحسين الادارة الجبائية في المؤسسة والتزاماتها الجبائية وايداع وسلامة التصديقات الضريبية التي يتم على اساسها التصفية الضريبية ، ودفعها كواجب والتزام بالنظام الضريبي واحتراماً لفقرات ذات العلاقة في القانون والاجراءات الضريبية تفادياُ للمخاطر الضريبية ، لكي تصل المؤسسات الى هذه المستوى من النضج لابد من قيام المشرع من سن القوانين والانظمة الجبائية .

المستوى الرابع : هيكل التكامل بين المراجعة القضائية وحوكمة الشركات :

واحد من اهم القضايا التي تواجه مستخدمي القوائم المالية في اداء مهنة المراجعة ، ومصداقية تقارير المراجعيين، وهي فجوة التوقعات في المراجعة بين الاطراف المعنية بخدمة المراجعة ، حيث تواجه مهنة المراجعة ازمة خطيرة ، مما قد يؤثر على امكانية استمرارها في الاجل الطويل كنشاط مهني ، ويعود السبب هذه الازمة الى الاحتياج لجودة المعلومات المحاسبية التي يقوم المراجع الخارجي بتقديم راي فني محايد ، حيث تتضمن مسؤولياتة عن هذه الجودة ، ومخاطر التعرض للمقاضاة والتكاليف الاقتصادية المرتبطة بهدا الدور ، ومن خلال تطور مهنة المحاسبة والمراجعة والمعلومات المحاسبية كان هنالك توجه لربط بين

المحاسبة والمراجعة والقانون ، ودعت العديد من البلدان المتقدمة في ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة الى خدمات المراجعة القضائية .

تعتبر المراجعة القضائية خدمات تاكيدية لتوفيرها تحسين على جودة المعلومات المقدمة أو المفصح عنها ، يجب ان يكون المراجع القائم على هذه الخدمة خبيراً أو متخصص وفق المعيار 99 **(SAS,NO,99)** وكذلك المعيار الدولي 240 **(ISA,NO.240)** فإنه يكون في حكم المستشار يقدم خدمات مهنية إستشارية يلتزم بمعايير الإستشارات وفق المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين **(AICPA)** ومن هذه المنطلق تكون خدمات المراجعة القضائية (خدمات غير تأكيدية) ، وفي حالة إضافة ادت تلك الإستشارات لتحسين جودة المعلومات التي تقدم لفريق المراجعة فأنها تكون خدمات تأكيدية ، وفي حالة تقديم المراجعة التقليدية فأنه يلتزم بمعايير المراجعة المتعارف عليها **(GAAS)** وتعتبر تلك الخدمات المهنية تأكيدية تصديقية .

وعن دور المراجعة القضائية في تفعيل حوكمة الشركات للحد من الفساد من خلال وضع برنامج للمراجعة اخلاقيات الرشكة يتمثل في مدى التزام معايير الحكم على الممارسات الخلاقية لمنشآت الاعمال ، والذي يشم تسعة معايير ، معيار الحوكمة ، مواطنة الشركات ، معيار النظم القانونية والتنظيمية ، ومعيار السمعة ، معيار القيادة المجتمعية ، ومعيار الشفافية والافصاح .

ويمكن القول ان المراجعة القضائية احدى انواع المراجعة تخدم الاطراف الداخلية والخارجية من خلال وجهين :

الوجه الاول : على المستوى المحاسبي وذلك من خلال الاعتماد على المبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها تحت مظلة مبادئ حوكمة الشركات .

الوجه الثاني : على المستوى القانوني وذلك من من خلال الاعتماد على مهارات التحريات والتحقيقات والالمام بكافة الامور القانونية .

من خلال ذلك يمكن للمراجعة القضائية من المساهمة في تفعيل حوكمة الشركات من خلال البحث عن افضل الاستراتيجيات ، ومنها تحقيق الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة .

المستوى الخامس : الحسابات القومية كأداة لإدارة السياسات الاقتصادية :

لقد ازدادت أهمية الحسابات القومية في ظل الاقتصاد الشامل الذي يستهدف تنظيم وتطوير حياة المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر الحسابات القومية من الادوات المهمة في التهيئة والتحضير لإعداد اهداف واستراتيجيات الخطة الاقتصادية لأنها تعرض ، وبشكل واضح ، دور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وتساعدهم على بيان وتفهم التركيب الهيكلي الاقتصادي وترابط اجزاءه وتوضيح كيفية سير العملية الانتاجية ومدى تأثيرها بقرارات الوحدات الانتاجية والاستهلاكية وكذلك توضح الحقائق الهيكلية التي تربط بين قطاعات الاقتصاد الوطني كتقدير الناتج القومي ونسب توزيعه بين الاستهلاكوالاستثمار ومعاملات رأس المال ودوال الاستهلاك ومعدلات الادخار وأنماط الاستهلاك والاستثمار وكيفية تركيبها والعوامل التي تتأثر بها وذلك التركيب النمطي للموارد المالية والبشرية وكيفية تطويرها ، ومعدلات النمو الدخل القومي بما يساعد على التنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل الذي سيشكل بصورة عامة هدفاً للخطة الاقتصادية .

وهذا من جانب ومن جانب أخر تعتبر الحسابات القومية أداة مهمة للمتابعة الإقتصادية لتنفيذ الخطة وذلك بالحصول على البيانات الخاصة بما يتم تنفيذه في مختلف القطاعات وتصويرها على هيئة حسابات ومقارنتها بما كان مستهدفاً للوقوف على مدى التقدم والتخلف في التنفيذ مع بحث واستقصاء الاسباب في الحالتيين ومعالجة المعوقات بما يضمن سير الخطة في الاتجاه والمعدل المحددين لها مسبقاً .

إن نظام الحسابات القومية نظام متعدد الاغراض ، وهو مصمم من اجل التحليل الاقتصادي واتخاذ القرارات ورسم السياسات بغض النظر عن الهيكل الصناعي لبلد ما أو مرحلة التطور الاقتصادي التي بلغها .

كما توضح السياسة الاقتصادية على المدى القصير بالاستناد الى تقييم السلوك للإقتصاد وحالته الراهنة أو بالاستناد الى رأي أو التنبؤ دقيق لما ستكون عليه التطورات في المستقبل ، وعادة تجري التنبؤات قصيرة الاجل باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي ، أما السياسات الاقتصادية على الاجلين المتوسط والطويل فينبغى

أن تصاغ في إطار إستراتيجية إقتصادية أوسع قد يلزم تحديدها كمياً على هيئة خطة ، ومعظم العناصر التي تكون خطة إقتصادية متوسطة وطويلة الاجل تتكون من تدفقات الحسابات القومية ، ويجري وضع السياسة الإقتصادية واتخاذ القرارات الإقتصادية على جميع المستويات الحكومية والشركات العامة والخاصة أيضاً بالاستناد الى الحسابات القومية .

المحور السادس : النتائج والتوصيات :

اولاً : النتائج :

من خلال ما تم عرضه في صياغة النموذج ، فيمكن عرض النتائج التالية :

1. وجود ممارسة مهنة المراجعة الخارجية ، يؤدي الى موثوقية المستخدمين بمخرجات النظام المحاسبي المالي وزيادة جودة القوائم المالية .
2. اعتماد النظام المحاسبي المالي الموحد ، على اساس **(IAS/ IFRS)** في اعداد وعرض القوائم المالية يعطي الصورة الحقيقة للنشاط المالي والاقتصادي.
3. تفعيل ممارسة المراجعة الخارجية على السياسة الاقتصادية ضرورة لضبط الاداء المالي والانفاق القومي والرقابة عليه بشكل جيد .
4. يؤدي تطبيق المراجعة الخارجية على النظام المحاسبي والمالي للقطاعات المختلفة ، في إعداد الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية ، وتحليل الانحرافات ومعرفة اسبابها .
5. تعمل المراجعة الخارجية على تطوير وتعديل المؤسسات من خلال المراجعة القضائية بأستخدام مبادئ حوكمة الشركات على المستوى المحاسبي والقانوني .
6. أن تفعيل المراجعة الخارجية في السياسة الاقتصادية بشكل ملائم يرسم السياسة المالية الصحيحة للدولة .
7. يزيد وجود مراجع خارجي ضريبي من وعي المؤسسات من اجل تخطيط الضريبي والتعرف على التشريعات والقوانين وفق الوعاء الضريبي المصرح به .

8. تأسيس اي نظام ناجح لمهنة المراجعة الخارجية ، يتطلب وجود تنظيم يجمع الأعضاء الممارسين للمهنة ويشرف على شؤون العمل المهني .
9. يعد تحقيق كفاءة النظام المحاسبي المالي الموحد ، من اهم مسؤوليات التي تقع على عاتق الاجهزة الرقابية للدولة ، وهو ما يعود بالنفع للاقتصاد الدولة ككل .

ثانيا : التوصيات :

في ضؤء النتائج البحث يمكن صياغة التوصيات التالية :

1. تبني تطبيق ممارسة المراجعة الخارجية على النظام المالي والاقتصادي للدولة .
2. تدريب الموظفين الاجهزة الرقابية للدولة و القطاع الخاص وممارسي مهنة المراجعة عن طرق اقامة الدورات وورش لإعداد وتنفيذ مقتضيات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد .
3. تطوير طرق إعداد الاطار الاحصائي للحسابات القومية ، على اساس الاستفادة من مخرجات المحاسبة والمراجعة كمدخلات لسياسة الاقتصادية .
4. الاستفادة من التجارب في الدول التي طبقت النظام المحاسبي المالي الموحد ومواكبة التطورات المستقبلية لتفعيل دور المراجعة الخارجية في تحقيق كفاءتها .
5. توجيه الفكر المحاسبي لإجراء مزيد من الدراسات التي من شأنها تقديم تفسيرات إضافية بشان أثر تفعيل المراجعة الخارجية على كل من النظام المحاسبي المالي وكفاءة السياسة الاقتصادية في الصومال .
6. ضرورة قيام هيئة المراجعة والاجهزة الرقابية المالية الصومالية بوضع مؤشر لكفاءة الإستثمار على مستوى القطاعات المختلفة .
7. ضرورة تأسيس المنظمات المهنية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة بإصدار ضوابط تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة في الصومال .

قائمة المصادر والمراجع :

- **عبدالكريم علي الرمحي** ، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، 2002م) .
- **عمر شريقي** ، التنظيم المهني للمراجعة ـ دراسة مقارنة بين الجزائر والتونس والمملكة المغربية (الجزائر : جامعة الجزائر ، رسالة دكتورة ، غير منشورة ، 2013م) .
- **أمين عبدالله خالد** ، علم تدقيق الحسابات (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) .
- **محمد فضل مسعد واخرون** ، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات (الأردن : دار كنوز المعرفة ، 2009م) .
- **حسنين سالم رشيد** ، إعداد القوائم المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) وتاثيرة في التصنيف الائتماني للوكالات العالمية ـ دراسة فنية من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (تكريت : جامعة تكريت ، كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 16 ، العدد52 ، ج1 ، 2020م) .
- **بن عمارة منصور واخرون** ، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية (المسيلة : جامعة المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد11 ، العدد1 ، 2016م) .
- **ثابت حسان ثابت واخرون** ، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في العراق ـ العقبات والحلول (تكريت : جامعة تكريت ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد16 ، العدد1 ، 2020م) .
- **المعتز بالله منادي واخرون** ، النظام المالي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المراجعيتين الفرنسية والانجلوسكسونية (الجزائر : جامعة عبدالحميد بن باديس ، مجلة دفاتر بوداكرس ، المجلد6 ، العدد10 ، 2018م) .

- **توماس مايو** ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة احمد عبدالخالق (السعودية : دار المريخ ، 2002م) .
- **كريستوفر ياس واخرون** ، معجم الإقتصاد ـ سلسلة المعاجم المتخصصة (اكاديميا ، 2005م) .
- **بن شيخ عبدالرحمن** ، اتجاهات تقييم إستقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد ـ دراسة حالة (الجزائر : جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م) .
- **عبدالله يلوناس** ، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة السوق ومدى انجاز اهداف السياسة الاقتصادية (الجزائر : جامعة الجزائر ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2005م) .
- **امال السنوسي** ، نظام الحسابات القومية بين النظرية والتطبيق (عمان : دار البداية ناشرون وموزعون ، الطبعة الاولى ، 2015م) .
- **رضا ابراهيم صالح واخرون** ، اثر تفعيل دور المحاسب القانوني في المنظومة الضريبية للحد من المنازعات الضريبية ـ دراسة ميدانية (مصر : مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، الملجد7 ، العدد11 ، ج3 ، 2021م) .
- **سامي عبدالرحمن قابيل** ، نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الاعمال العام المقيدة في سوق الاوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب البيانات ـ دراسة تطبيقية (المنصورة : جامعة المنصورة ، مجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد46 ، العدد4، 2022م) .

- **Joseph p and Others**, Do External Auditors Perform a Corporate Governance Role in Emerging Markets? Evidence from East Asia, Journal of accounting research, vol43, Issue1, 2005.
- : **Waad Hadi and Others** , Activating Auditing Procedures Over Government Financial Reports Through the Mediating Role of a Proposed

Audit Program, International Journal of Professional Business Review , vol8,n5,2023.

- **Paiman R Mohammed ,** Activating The Role of External Auditing of Big Data and Its Reflection on Economic Decision-Making an Analytical Study of Auditors' Offices and Companies Operating in the Kurdistan Region – Iraq, Journal of Harbin Engineering University,vol44,no5,2023.
- **Business.uokerbala.edu.iq**